



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الرائد شؤون صحفونية

2018/04/21م

جدول المحتويات

- 3دراسة إسرائيلية تكشف تنامي قوة المستوطنين في برلمان الاحتلال
- 5فيلم عن منتجع الغطس الذي أداره الموساد في السودان
- 7مسيرات العودة.. آراء إسرائيلية
- 10سبعون خريفاً من «الاستقلال» (2-2)!
- 12خبير إسرائيلي: الحريديم سيقضون على "الدولة اليهودية"
- 15هآرتس: مواجهة إيران وإسرائيل مرتبطة بمستقبل الاتفاق النووي
- 17صيف حار بين إسرائيل وإيران
- 20تقرير: إسرائيل تكثف استثماراتها في مستوطنات الضفة تمهيدا لضمها
- 21نتنياهو وليبرمان: مستعدون لمواجهة إيران بشكل غير مسبوق



دراسة إسرائيلية تكشف تنامي قوة المستوطنين في برلمان الاحتلال

الناصرة (فلسطين) - خدمة قدس برس 2018\4\20

كشفت دراسة إسرائيلية جديدة، تنامي قوة المستوطنين في البرلمان الاحتلال الـ "كنيست"، خلال السنوات الأخيرة.

وأظهرت دراسة أعدها "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، ونشرت في موقع "واللا" الاخباري العبري اليوم الخميس، تغير الطابع الديمغرافي لأعضاء الـ "كنيست"، وفقا للتغيرات التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي. وأوضحت أنه في سنوات الثمانينيات شكل المستوطنون في الضفة الغربية وغزة، 0.04 في المائة من عدد الإسرائيليين، بينما في عام 2015 ورغم إجلاء نحو ثمانية آلاف مستوطن من غزة، زادت نسبتهم لتصل إلى 4.6 في المائة من عدد سكان الدولة العبرية.

ومع ذلك، فقد كان هناك ارتفاع أكبر بكثير في تمثيلهم في الـ "كنيست"، ففي عام 1983 كان هناك عسو كنيست واحد من المستوطنين، وفي الكنيست العشرين الحالية هناك 10 أعضاء كنيست من المستوطنين ينتمون إلى حزبي الليكود بزعامة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والبيت اليهودي اليميني بزعامة وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت.

أما المجتمع العربي، المؤلف من المسلمين والمسيحيين والدروز، ومعظمهم يعرف نفسه كعرب، فهم أكبر أقلية في الداخل وتبلغ نسبتهم حالياً حوالي 21 في المائة من سكان البلاد.

وقالت الدراسة: إن التمثيل العربي في الكنيست الـ 20، بلغ ذروته حيث تم انتخاب 16 ممثلاً غير يهودي في الـ "كنيست"، 12 منهم من القائمة العربية المشتركة (تجمع يضم ثلاثة أحزاب عربية) و4 آخرون هم أعضاء في أحزاب يهودية.

ومع ذلك، لا يشكل هذا الرقم سوى 15 في المائة من العدد الكلي لأعضاء الـ "كنيست"، وهذا يعني أن تمثيلهم أقل مقارنة مع نسبتهم مع عموم السكان في الدولة العبرية، بسبب الإقبال المنخفض نسبياً على الانتخابات.

وكانت معطيات صادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، أظهرت بأن الـ "كنيست" الحالية تعتبر أكثر دورات الكنيست عنصرية، حيث عالج الكنيست 185 قانوناً ومشروعاً عنصرياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 - 2018.



وأوضحت المعطيات، أن من بين القوانين المطروحة 54 قانونا تم إقرارها أو إدخالها مسار التشريع، خلال الفترة المذكورة.

وتبعا لإحصاءات فلسطينية رسمية، فيقيم الاحتلال الإسرائيلي 196 مستوطنة في الضفة الغربية وأكثر من 30 بؤرة " غير مرخصة من الحكومة الإسرائيلية" فيما وصل عدد المستوطنين في الضفة نحو 700 ألف مستوطن، ويقترّب عددهم في القدس من 300 ألف مستوطن.



فيلم عن منتجع الغطس الذي أداره الموساد في السودان

لندن - عربي 21 20\4\2018

تستعد شركة إنتاج الأفلام السينمائية "هوليوود" لإنتاج فيلم حول منتجع "الغطس" الذي أداره الموساد الإسرائيلي في السودان.

الفيلم الذي يحمل اسم "منتجع غطس على البحر الأحمر"، تم تصويره في ناميبيا وجنوب أفريقيا، بحسب شبكة "بي بي سي".

ويتناول الفيلم تفاصيل عن قرية عروس التي اتخذها الموساد قاعدة لعناصره؛ لتوكيلهم بالقيام بمهام سرية خارجية.

وقرية عروس السياحية تبعد 50 كلم شمال بورسودان، وبنيت كقاعدة لممارسة الغوص والتصوير تحت الماء.

وتعد المياه في قرية العروس من أنقى مياه البحار في العالم، وكانت هيئة السياحة في السودان سعيدة بوجود المستثمرين الأوروبيين، الذين عملوا بدورهم على جذب السياح الأجانب، وفقا لـ"بي بي سي".

ولم يكن يدور بذهن الحكومة السودانية أن "الموساد" قام في بداية الثمانينات بإطلاق المنتجع وإدارته كغطاء لعملية غير عادية لإنقاذ آلاف اليهود الإثيوبيين العالقين في مخيمات اللاجئين في السودان، ونقلهم لإسرائيل.

وينقل الفيلم عن "شيمرون"، أحد العملاء الذين عملوا بالقرية، قوله إنه "كان ذلك من أسرار الدولة التي لم يتحدث عنها أحد، حتى أسرتي لم تعرف".

يذكر أنه وفي سبعينات القرن الماضي شهدت إثيوبيا حربا أهلية، فنزح الكثيرون إلى السودان؛ هربا منها ومن الأزمة الغذائية التي ضربت إثيوبيا في ذلك الوقت، ومن بين النازحين كان العديد من اليهود الإثيوبيين.

وكانت الحكومة الإسرائيلية أخرجت بعض الإثيوبيين بأوراق مزورة إلى أوروبا، ومنها إلى إسرائيل، وكل ذلك يتم عبر القرية السودانية.



وبحسب الفيلم، فإن مجموعة من العملاء تظاهروا بأنهم شركة سويسرية وأقنعوا السلطات السودانية بأنهم يريدون الاستثمار في موقع القرية التي استأجروها لمدة ثلاث سنوات مقابل 320 ألف دولار، قبل أن يتبين لاحقا أنهم من "الموساد".

وقال أحد العملاء: "كانت عملية خطيرة، فلو تم كشف أي منا لانتهى بنا الأمر بإعدامنا في وسط الخرطوم".

وأضاف عميل آخر: "غادرنا القرية في عربتين إلى الشمال، حيث التقطنا طائرة شحن سي 130، وأعادتنا إلى إسرائيل. لقد كان هناك سياح في القرية استيقظوا في اليوم التالي، ليجدوا أنفسهم وحدهم في الصحراء".
يشار إلى أنه وبحلول عام 1984، تم إعلان المجاعة في السودان، وتقرر تسريع وتيرة عمليات الإخراج، ومع تدخل الولايات المتحدة وافق الرئيس السوداني السابق، جعفر نميري، على نقل اللاجئين اليهود جوا مباشرة من الخرطوم لأوروبا، مشترطا أن تتم العملية بسرية، والتي شملت 28 رحلة نقل خلالها 6 آلاف و380 من يهود إثيوبيا إلى بروكسل ومنها لإسرائيل في عملية أطلق عليها "موسى".

إلا أن العملية توقفت في كانون ثاني/يناير 1985 بعدما كُشف أمرها. وفي نيسان/أبريل، أطيح بالنميري في انقلاب عسكري، وشرع النظام الجديد على الفور في البحث عن "جواسيس الموساد" الحقيقيين أو الوهميين.



أسعد عبد الرحمن الاتحاد 2018\4\20

في إسرائيل، ما زالت المواقف جراء مواجهات «يوم الأرض» الممتدة حتى ذكرى النكبة تنقسم إلى عدة تيارات، أبرزها مواقف السياسيين سواء أكانوا أعضاء في حكومة الائتلاف اليمينية أم المعارضة، والتي تؤيد بمجملها فضاء جيش الاحتلال. فمثلاً، أشاد كل من وزير «الدفاع» (أفيغدور ليبرمان) ورئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) ورئيس حزب العمل وتحالف «المعسكر الصهيوني» (آفي غباي).. بتصرف جيش الاحتلال. وقال ليبرمان مهدداً: «إذا حاول الفلسطينيون إثارة الاستفزازات والإضرار بسيادة إسرائيل أو إذا حاولوا انتهاك أمن إسرائيل، ستكون هناك استجابة قوية وقوية جداً وحازمة من جانب قواتنا». أما نتنياهو فتوعد غزة، وقال: «لن نسمح لأحد على حدود قطاع غزة القريبة من هنا للغاية، أن يمس بنا، نحن نمس بهم». في حين أعلن المعارض «غباي» أن «الجيش أظهر العزم والحكم السليم وأوجد ردعاً في مقابل استفزازات حركة حماس».

ومن جهته، أعلن الناطق باسم جيش الاحتلال «رونين مانليس»: «سيتم الرد في عمق غزة، للحيلولة دون تحول هذه الاحتجاجات إلى مظاهرات أسبوعية».

ونختم هذه «الجوقة» بالحاخام «اليعيزر كشتيل»، رئيس المدرسة الدينية لخريجي الجيش، والذي قال: «حتى لو لم يطلقوا علينا رصاصة واحدة، حتى لو أن سكان غزة كانوا طوال الوقت يقدمون لنا الورد فقط مع رسائل محبة ورسومات قلوب.. لكان لزاماً علينا شن حرب في أيام السبت من أجل احتلال أرض إسرائيل!»

التيار الثاني، ظهور دعوات إسرائيلية لجنود الاحتلال لعدم الامتثال لقرار الجيش الصهيوني باستخدام النيران الحية، بل إن بعضهم تهكم على الزعم المتكرر للجيش باعتباره «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم»، خاصة مع ظهور تصوير الفيديو الذي نشر لعملية قنص شاب فلسطيني قرب السياج المحيط بغزة. بل إن الجنرال احتياط «غيورا آيلاند» سخر قائلاً: «فرحة الجنود بعد إصابة الشاب جعلتني أشعر بالعار. من يدعي أن الجيش الإسرائيلي هو الأكثر أخلاقية في العالم، عليه إثبات ذلك. من الذي أجرى مقارنة بين جيوش العالم ليقرر ذلك؟!». وقد نشرت منظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي بشأن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، إعلانات في الصحف الإسرائيلية الكبرى خاطبت فيها الجنود قائلة



إنهم «ملزمون من ناحية قانونية برفض أوامر إطلاق النار على متظاهرين فلسطينيين غير مسلحين، فهذه الأوامر تتطوي على تهديد مباشر للحياة». أما السياسي والإعلامي اليساري البارز «أوري أفيري» فكتب يقول: «أتساءل: ماذا كنت سأفعل لو تلقيت أمراً بإطلاق النار على أشخاص غير مسلحين. هل كنت سأرفض تنفيذ الأمر؟ أمل أن تكون لدي الشجاعة للقيام بذلك، لكن حتى لو لم تكن لدي هذه الشجاعة، كنت سأخطئ الهدف عمداً». ويضيف: «أشعر بالخجل من الجيش الذي أقسمت بالولاء له في يوم تأسيسه. الجيش الذي يطلق النار على جمهور أعزل ليس جيشاً، هو ميليشيا». أما اليسارية الليبرالية «عميرة هاس» فتتساءل: «ربما يأتي يوم يسأل فيه شباب إسرائيليون، ليس واحداً أو اثنين بل جيل كامل، الآباء: كيف فعلتم ذلك؟ إلى أي درجة من الانحطاط وصلنا هذا المستوى برغبتنا، الشريرة والراضية عن نفسها؟ علينا أن نصلي قبل أن يهتز الشباب مما قام به الآباء والأجداد ويتوقفوا عن تقليدهم».

التيار الثالث، هو المتعقل المحذر من استمرار مسيرات العودة ومن مواصلة التعويل على قوة النار، والذي يعتبرهما أمراً خطيراً، لأنهما يستنزفان إسرائيل التي ستخرج خاسرة في معركة تتابعها وسائل الإعلام العالمية لحظة بلحظة. فمثلاً، نبّه المعلق السياسي «رونين بيرغمان» قائلاً: «إن للقوة حدوداً، وإن غزة تحتاج لتسوية ولحوار. حذار من استمرار التعامل بالقوة فقط مع المسيرات، فهذا من شأنه أن يدفع نحو تصعيد جديد لدرجة حرب سيسدد ثمنها الطرفان». من جهته، قال العقيد احتياط «ليرون ليبمان»: «استخدام النيران الحية من دون تفريق ضد مدنيين، ممنوع بصورة مطلقة، حتى عندما يكون المقصود أشخاصاً يجتازون الحدود أو يهاجمون منشأة أمنية. هدف القانون هو الموازنة بين الحاجة العسكرية وبين الاعتبارات الإنسانية في القتال».

ومن جانبه، كتب المعلق العسكري «يوآب ليمور»: «مهمة القيادة السياسية أن تجد السبل لتهدة (حماس). وهذا يتطلب نشاطاً سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وأمنياً، وهو غير قائم في هذه المرحلة. من الأفضل أن يخصص مجلس الوزراء وقتاً لهذا الموضوع، ليس للحلول التكتيكية، ولكن لمناقشات استراتيجية حقيقية.. قبل أن تخرج الأحداث عن السيطرة وتجر الأطراف إلى تصعيد غير مرغوب فيه».

أما التيار الرابع، فقد تفهم وبرر للفلسطينيين حقهم بالخروج في مسيرات العودة. فالكاتب اليساري «جدعون ليفي» يقول: «كيف يمكن النظر إلى هؤلاء المتظاهرين وعدم رؤية كارثتهم التي هي من صنع إسرائيل في المقام الأول. كيف يمكن إزالة الاتهام عنا والإلقاء بالمسؤولية على (حماس)، ولا تثيرنا للحظة رؤية دماء



الأبرياء التي سفكت على أيدي جنود الجيش؟». أما «يوسي بيلين» فكتب يقول: «استعداد آلاف عديدة للمخاطرة بحياتهم ليس شيئاً بسيطاً، فما بالك أن إسرائيل لم تخترع وسائل قادرة على استبدال القتل بالتحديد المؤقت. كان واضحاً أن تدهور شروط الحياة في غزة سيؤدي إلى الانفجار، سواء أكان سبب الوضع الحالي هو حكم (حماس) في غزة أم دور إسرائيل». وفي افتتاحية لصحيفة «هآرتس» نقراً: «أغلبية الذين يقفون في مواجهة الجيش ليسوا جنوداً ولا مخربين. هم مواطنون قرروا خوض نضال غير عنيف دفاعاً عن حريتهم. القتل الكثيف للمتظاهرين ليس فقط غير أخلاقي، بل يمكن أن يجزّ غزة وسائر المناطق المحتلة إلى مواجهة عنيفة ودموية. ومثل هذه المواجهة لن تساعد أحداً».



-1-

حينما يتحدث ثلاثة من كبار الجنرالات الصهاينة عن سيناريوهات قاتمة تحيط بمستقبل كيان العدو الصهيوني في فلسطين، فيجب أن نستمتع جيدا، ونعي ما يقولون، خاصة في ظل ما وصفوه بـ«الفجوات الكبيرة بين مختلف مكوناتها الاجتماعية»، باعتباره أكثر خطرا من حرب تقليدية قد تشن عليها! الاهتمام برؤية هؤلاء ومن يشبههم ممن يتحدث عن مستقبل الكيان وفرص بقائه، والتهديدات الوجودية التي تضع علامة شك حول قدرته على البقاء، جزء من الاستعداد ليوم قادم بلا شك، يوم بلا احتلال، وحتى لو بدا هذا حلما بعيد المنال، فمن واجب من يضع «بيضه» كله في «سلتهم» أن يحسب حساب هذا اليوم!

-2-

الكاتب العبري أهارون لابيدوت أجرى حوارات مع يتسحاق نير وأريك تشيرنياك من كبار ضباط سلاح الجو، وميشكا بن دافيد أحد كبار رجال الموساد السابقين، والثلاثة «أصدروا في السنوات الأخيرة عدة كتب تتحدث عن أخطر السيناريوهات المتوقعة التي قد تهدد إسرائيل، والقاسم المشترك بينها هو التوقعات الصعبة القاسية على مستقبل «الدولة»، وصولا لما يشبه تهديدا وجوديا عليها»، حسبما يقول، في مقابلة مع صحيفة «إسرائيل اليوم».

والغريب أن إسرائيل شهدت صدور مثل هذه الكتب عقب حرب أكتوبر 1973 «حين وصلت لمستويات غير مسبقة من الإحباط واليأس، وتسارعت الهزيمة العسكرية للوعي الداخلي في نفوس الإسرائيليين، حول مسألة بقاء الدولة من عدمه، مما أوجد البيئة الخصبة لظهور ما يعرف بالأدب البائس»، ويتساءل هنا: «هل تعيش إسرائيل اليوم ذات المرحلة؟». ينقل بن دافيد بكتابه «سمك القرش» الصادر قبل أشهر، رواية عسكري إسرائيلي يعمل في معبر بيت حانون (إيريز)، فيقول: «رؤوبين أحد حراس معبر إيريز شمال قطاع غزة يتحدث مع ضابطه المباشر على الهاتف، قائلاً: أرى نساء، أطفالا، أمواجا كبيرة من البشر، وآلفا يأتون من داخل الظلام، حتى لو أطلقت عليهم كل مخازن الذخيرة التي بحوزتي فلن أوقفهم، لأنهم خلال دقيقة واحدة سوف يدوسون علي، وليس لدي أوامر بإطلاق النار، ولم يتحدث معنا أحد من كبار الضباط عن سيناريو اجتياح بشري من هذا النوع».



«الثلاثة لديهم ماضٍ أمني وعسكري طويل، وكان لافتاً أن كلا منهم رأى الكارثة القادمة نحو إسرائيل من وجهة نظر مختلفة، وهم يعتقدون أن إسرائيل يمكن النظر إليها من زاوية جيو-سياسية واسعة، لكنها في حال أبقت اعتمادها على الولايات المتحدة، فإنها ستجد نفسها بعد بعض الوقت على حافة الهاوية».

ويرى الجنرالات الثلاثة: «يحمل الصراع مع الفلسطينيين بين ثأياه تهديداً خطيراً يتمثل بانضمام فلسطيني الـ 48 إليه، ولعلها من التهديدات الداخلية المتمثلة بوجود مخاوف من انضمامهم لقائمة أعداء إسرائيل، رغم أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية غير مهياة لهذا السيناريو المخيف، سواء من الناحية السياسية أو العسكرية».

إلى ذلك يحذر الجنرالات الثلاثة من «اتساع الفجوات الاجتماعية بين الإسرائيليين، وما تحمله من ضغوط خارجية، بما قد يحدث انفجاراً داخلياً كبيراً يدخل إسرائيل في حالة من التيه والهاوية».

وينقل لابيروت عن بن دافيد قوله: «مخاوفي تكمن في أن إسرائيل تتقدم نحو الهاوية، نظراً لعدة أسباب جوهرية، رغم وجود التفوق العسكري، والاقتصادي والنوعي، على جميع الدول العربية، لكني لا أجد دعماً دولياً لها، كما حظينا به في العقود الأولى من عمر الدولة، بالعكس أرى حركات ومنظمات مثل بي دي إس (حركة مقاطعة إسرائيل) تسجل نجاحات ضدنا، وأخشى من وصولنا إلى يوم يسلم فيه العالم بغيابنا عن الخارطة، ويبدى فيه استعداداً لعدم بقاء إسرائيل، على اعتبار أن الثمن الذي سيدفعه مقابل هذا الخيار ليس كبيراً».

وإلى مقال قادم بإذن الله، لنكمل عرض هذه الرؤى الهامة التي تضيء جانباً معتماً من مشهد الصراع مع المشروع الصهيوني في فلسطين..



عرب ٤٨ تحرير: بلال ضاهر 2018\4\20

أُحييت إسرائيل الذكرى السنوية السبعين لتأسيسها في ظل مخاوف على المشروع الصهيوني وما سيؤول إليه في السنوات والعقود المقبلة. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تجري هذه الاحتفالات بأدوات عسكرية بارزة، وتركيز خطابات قادة هذه الدولة - خاصة رئيسها، رؤوفين ريفلين، ورئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، ورئيس أركان جيشها، غادي آيزنكوت - على إرسال تهديدات إلى فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة خصوصا، وإلى إيران. ويعتبر قادة إسرائيل هؤلاء، أو ما يظهرونه من خلال تصريحاتهم على الأقل، أن استمرار إسرائيل بالوجود يعتمد على "التفوق العسكري".

لكن هذا "التفوق العسكري" الإسرائيلي، على ما يبدو، ليس ضمانا لاستمرار وجود إسرائيل كما هي اليوم، أي كدولة تسيطر بشكل كامل ومطلق على المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط. وفي هذا السياق، يدخل خبراء الديمغرافيا على خط الصراع، ليحذروا من أن المستقبل ينذر بتغيرات من شأنها أن تكون مصيرية على وجود إسرائيل، إذا ما استمرت بسياساتها الحالية تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. إذ نشر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، هذا الأسبوع، معطيات حول عدد السكان بين النهر والبحر وتوقعات حول الوضع الديمغرافي بين النهر والبحر بعد ثلاثين عاما وكذلك حتى الهام 2065. ووفقا لمكتب الإحصاء، بلغ عدد سكان إسرائيل، في بداية العام الحالي، 8.8 مليون، بينهم 6.6 مليون يهودي (يشمل المستوطنون في الضفة الغربية) و400 ألف غير معرفين دينيا وهاجروا إلى إسرائيل بموجب "قانون العودة" وغالبيتهم من دول الاتحاد السوفييتي السابق. وبلغ عدد العرب 1.8 مليون نسمة، بينهم الفلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة والسوريون في هضبة الجولان المحتلة.

هذه المعطيات إلى أنه في بداية عشرينيات القرن الحالي سيصل عدد سكان إسرائيل إلى عشرة ملايين، وسيصبح عدد السكان 40 مليوناً في نهاية أربعينيات القرن الحالي، وإلى حوالي 20 مليوناً في ستينيات القرن الحالي. ولفت الخبير الديمغرافي في الجامعة العبرية، البروفيسور سيرجيو ديلا فيرغولا، في مقال في صحيفة "هآرتس"، اليوم الجمعة، إلى أن هذه التوقعات الديمغرافية ليست نبوءة، وإنما "هي استقراء للأحداث المعروفة في مجتمع ولاتجاهات التغيير الحاصلة في أنماط العائلة ومستويات الصحة والهجرة". لكن هذه التوقعات، كما أشار ديلا فيرغولا، لا يمكنها أن تشمل أحداثا كارثية، مثل حروب عالمية وأوبئة فتاكة



واصطدام نيازك بكوكب الأرض. ولعل أبرز مثال على أحداث تسببت بتغيرات ديمغرافية وغيرها من الفترة الأخيرة هو انهيار الاتحاد السوفييتي وتبعات ذلك على العالم وعلى إسرائيل أيضا، التي هاجر إليها أكثر من مليون من مواطنيه.

وأشار ديلا فيرغولا إلى بحث أجري في الجامعة العبرية في القدس، مؤخرا، وتبين منه أن عدد السكان سيزداد بسرعة بين اليهود وكذلك بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربما يتضاعف عددهم، البالغ 13 مليونا حاليا، في منتصف القرن الواحد والعشرين. ووفقا لهذا الخبر، فإنه منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي كانت وتيرة تزايد السكان اليهود سريعة (وبين أسباب ذلك تهجير الفلسطينيين والهجرة إلى إسرائيل)، وبعد ذلك كانت وتيرة تزايد الفلسطينيين أسرع، "وهذا الاتجاه يتوقع أن يستمر حتى ثلاثينيات القرن الحالي، وبعد ذلك يتوقع حدوث نمو أسرع قليلا للسكان اليهود. وسيعكس هذا التحول نسبة الحريديم بين مجمل اليهود في إسرائيل".

وتابع ديلا فيرغولا أن عدد اليهود بين النهر والبحر سيصل إلى 16 مليونا بحلول العام 2065، والعرب إلى 13 مليونا، ما يعني أن عدد السكان في هذه المنطقة سيصل إلى قرابة 30 مليونا. "لكن في حال أصبح نمو الحريديم أكثر اعتدالا نتيجة لزيادة مشاركتهم في المجتمع وسوق العمل، فإن وتيرة نمو السكان اليهود ستتباطأ ونسبة السكان العرب سترتفع".

لذلك، رأى ديلا فيرغولا أن "هذه القضية معقدة، لأن سكان إسرائيل ليست مجموعة متجانسة. إنها مؤلفة من مجموعات مختلفة، ذات ملامح ثقافية وديمغرافية متنوعة ومعدلات نمو مختلفة... وتدل التوقعات الجديدة أن قسما آخذا بالتزايد من السكان اليهود يعكس النمو الأكثر تسارعا لفئة الحريديم. وسترتفع نسبة الحريديم بين السكان اليهود من 14% في العام 2015 إلى 28% في العام 2045 و40% في العام 2065. وسيحافظ السكان العرب في إسرائيل (داخل "الخط الأخضر") على نسبتهم، حوالي 21% من مجمل السكان".

بحلول منتصف القرن الحالي سيشكل اليهود أغلبية 80% مقابل 20% عرب داخل "الخط الأخضر". لكن ديلا فيرغولا حذر من أن "هذه الصورة ستتغير إذا تم شمل المناطق الفلسطينية وسكانها" في إشارة إلى استمرار الوضع الحالي وعدم حل الصراع وفي حل فرضت إسرائيل سيادتها على الضفة الغربية. "إذا أضفنا كل منطقة الضفة الغربية وكل سكانها إلى دولة إسرائيل، فإن الأغلبية اليهودية ستقلص إلى 60%،

ما يجعل مصطلح 'دولة يهودية وديمقراطية' فاقدا لمعناه عمليا؛ وإذا أضفنا سكان غزة، فإن الأغلبية اليهودية ستتقلص إلى 50% وسيصل مشروع الدولة اليهودية إلى نهايته".

وأضاف هذا الخبير أنه "سيكون للتحويلات الديمغرافية الحالية والمتوقعة تأثير حاسم على الطابع الثقافي والاقتصادي والسياسي المستقبلي، وخاصة على التوازن المتبادل بين إسرائيل وفلسطين. وتستوجب التأثيرات المتوقعة للديمغرافية انتباه قادة دولة إسرائيل والمسؤولين عن التخطيط الإستراتيجي".

وخلص ديلا فيرغولا إلى لفت الانتباه إلى توقعات الزيادة السكانية للحريديم وتأثير ذلك على إسرائيل. وكتب أن "الحقيقة الجديدة الظاهرة من التوقعات هي الربط بين نمو السكان اليهود عموما ونمو السكان الحريديم. وإذا تزايد السكان الحريديم بشكل ضئيل، ستتراجع نسبة الزيادة السكانية اليهودية كلها وسترتفع نسبة السكان العرب. من جهة ثانية، سيسمح الوزن المتزايد للحريديم بالحفاظ على التوازن الديمغرافي الحالي، لكنه سيطرح أسئلة أخرى: هل سيتمكنون من الاندماج بشكل أفضل في المجتمع والاقتصاد وتحسين مستوى حياتهم بواسطة تحصيل استقرار أكبر وتراجع الفقر وتعلقهم بالمخصصات الحكومية؟ وهل سيقود ذلك إلى تقلص العائلات الحريدية؟ الأمر المؤكد هو أن مفتاح المستقبل الديمغرافي لإسرائيل موجود بأيدي الحريديم. ويوجد في ديمغرافية دولة إسرائيل ما يشبه حلف مقدس بين الأجزاء المختلفة للمجتمع اليهودي. والنتيجة، في جميع الأحوال، أنه سيكون هناك مجتمعا إسرائيليا مختلفا بالكامل في منتصف القرن الـ21".



عربي 21- يحيى عياش 2018\4\20

قالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية الجمعة، إن "إيران تنتظر بتأهب 12 أيار/ مايو المقبل، وهو الموعد الذي يقرر فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مستقبل الاتفاق النووي"، مؤكدة أن هذا القرار بالنسبة لطهران هو "قرار حاسم".

وأوضحت الصحيفة في مقال كتبه "تسفي برئيل"، أن "فترة الانتظار التي يمر بها الإيرانيون ظاهرة، من خلال انخفاض الاستثمارات الأجنبية التي سجلت في الأسابيع الأخيرة، إلى جانب تجميد المشاريع التي سبق وتم الاتفاق عليها مع عدة دول".

وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى أنه "على المستوى الرسمي أعلنت إيران تمسكها بالاتفاق حتى دون الولايات المتحدة"، مبينة أن "الرئيس الإيراني يجري محادثات ماراثونية مع رؤساء الدول الأوروبية وتركيا وروسيا والصين، لأجل الدفاع عن الاتفاق".

ولفتت إلى أن "الجهود الألمانية والفرنسية والبريطانية لإقناع الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات أخرى ولو رمزية، على إيران لإقناع ترامب بالتمسك بالاتفاق لم تنجح"، مضيفة أنه "حتى لو لم ينجح الاتحاد والولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق حتى الموعد المحدد، فإن الانسحاب الأحادي من أمريكا من شأنه المس ليس فقط بإيران، بل بشركائها في التجارة".

وذكرت "هآرتس" أن "دق طبول الحرب المتوقعة بين إيران وإسرائيل، يجب عليه الانتظار على الأقل حتى منتصف أيار المقبل"، مشيرة إلى أن "الصراع المتناقض بين واشنطن والعواصم الأوروبية يساعد كثيرا في ضبط النفس الإيراني إزاء الهجمات المنسوبة لإسرائيل".

ورأت الصحيفة أن "المنطق الإيراني لا يستطيع السماح باندلاع حرب جديدة في الشرق الأوسط، كونها ستخدم ترامب وإسرائيل وتحرر الكوابح الأوروبية"، معتبرا أن "الاتفاق النووية والأزمة الاقتصادية تدفع إيران إلى زاوية ضيقة لا تستطيع فيها تصور الحرب التقليدية".

وشددت على أن "الضغوط الداخلية في إيران تدفعها لاتخاذ قرارات حاسمة في ساحات أخرى تشارك فيها، لا سيما في سوريا"، مردفا قوله إن "تبادل الضربات الجوية واللفظية مع إسرائيل وإمكانية زيادة الهجمات الإسرائيلية ضد أهداف طهران في سوريا، تلزم إيران تسريع العمليات السياسية التي تديرها روسيا".



وقالت الصحيفة الإسرائيلية إن "هجمات كهذه بالتحديد، ستعزز التعاون بين روسيا وإيران بهدف التوصل إلى اتفاق شامل يثبت نظام الأسد، ويحدد حدود النفوذ للدولتين في سوريا، وينظم المناطق الآمنة ويعيد السيطرة السيادية للأسد ويقيد حرية عمل إسرائيل في سوريا".

وأكدت أن "هذه الخطوات إذا تم تنفيذها من شأنها مساعدة النظام الإيراني على مواجهة ليس فقط تهديدات إسرائيل، بل أيضا الضغوط المتوقعة حدوثها من الداخل إذا قررت الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق".



روبرت فورد الشرق الأوسط 2018\4\21

ثمة اتفاق واسع المجال بين المحللين السياسيين في واشنطن، الآن، على أن الحرب بين إسرائيل وإيران في سوريا باتت أمرا لا مفر منه. ولا يعرف أحد متى - على وجه التحديد - ستشب هذه الحرب، لكن الموقف الراهن بين إسرائيل وإيران يتغير ويختلف بوتيرة سريعة. فقد صارت القوات الإيرانية داخل سوريا أكبر مما كانت عليه قبل 3 أو 4 سنوات من الآن، ويربطها تحالف واضح بالقوات الموالية لبشار الأسد وروسيا، الأمر الذي مكنها من الانتصار في الحرب الأهلية إلى حد كبير.

وبدلا من البدء في سحب القوات، تعمل إيران على تعزيز مواقعها العسكرية بمختلف مجموعات الميليشيات العسكرية (العراقية واللبنانية والأفغانية والباكستانية) التي عمل «فيلق القدس»، التابع لقوات «الحرس الثوري» الإيراني، على تجنيدها وحشدتها ونشرها في مختلف ميادين القتال السورية. وتنتشر هذه القوات في الجانب الغربي من البلاد، وهي مكلفة بتنفيذ هدفين اثنين؛ الأول، ضمان بقاء واستمرار بشار الأسد ونظام حكمه، مع انخفاض لهيب الحرب الأهلية على نحو تدريجي. والثاني، مواجهة إسرائيل إما لردعها عن مهاجمة إيران أو بغية شن هجوم عدائي ضدها، عندما يتناسب التوقيت لذلك مع خطط طهران.

وعندما كنت أتعهد بالملف السوري لصالح وزارة الخارجية الأمريكية، عامي 2012 و 2013، لم تكن حالة التوتر لدى الجانب الإسرائيلي مرتفعة بشأن الحرب الأهلية السورية. ولم تكن تُجرى أي اتصالات رفيعة المستوى بين واشنطن وتل أبيب بشأن الأزمة السورية، ولم تكن تُعقد أي اجتماعات خاصة بين الجانبين بشأن التخطيط العسكري أو الدبلوماسي. وكان الجانب الإسرائيلي يلتزم موقف المراقبة الصامتة، ويعتقد البعض أن الأسد ينبغي أن ينتصر، ويرى آخرون وجوب رحيله عن السلطة. ولم تكن الرغبة الإسرائيلية متقدمة للتدخل في الحرب الأهلية الدموية هناك. وعوضا عن ذلك، كان المسؤولون الإسرائيليون على ثقة بسلاح الجو الإسرائيلي، وقدرته على مجابهة أي تهديدات قد تنشأ عن الأوضاع داخل سوريا.

بيد أن التوجهات الإسرائيلية اختلفت كثيرا الآن، إذ أخبرني أحد ضباط الجيش الإسرائيلي، الذي يزور واشنطن حاليا، أن القوات الإيرانية تملك صواريخ أكثر دقة وأطول مدى من الصواريخ التي كانت بحوزة «حزب الله» اللبناني في عام 2006. ويساور الجانب الإسرائيلي القلق بشأن الهجمات الصاروخية الهائلة الآتية من سوريا ولبنان، التي قد تغطي على الدفاعات الإسرائيلية المضادة للصواريخ. كما يساورهم قلق



مماثل من أنه في أي مواجهة برية، سيضطر الجيش الإسرائيلي إلى خوض حرب، ليس ضد «حزب الله» اللبناني فحسب، وإنما ضد المقاتلين المحنكين من الميليشيات العراقية، وربما ضد «فيلق القدس» الإيراني ذاته. وقد قال الجانب الإسرائيلي إن تل أبيب لن تقبل بالوجود الدائم للقوات الإيرانية في سوريا، وستتخذ الإجراءات العسكرية اللازمة ضد هذا الوجود إذا لزم الأمر. كما أنهم يحذرون من أن الحرب المقبلة لن تشمل سوريا فقط، بل لبنان أيضا.

إن الموقف يكون في غاية التوتر والخطورة عندما تقرر الدول الإعلام عن «الخطوط الحمراء»، بيد أن «الخطوط الحمراء» الإسرائيلية ليست واضحة بجلاء حتى الآن. فإن لم تقبل إسرائيل انتشار قوات «فيلق القدس» الإيراني داخل سوريا، فماذا عن لواء «الفاطميون» الأفغاني، أو «الزينيون» الباكستاني، أو ميليشيات الدفاع الوطني السورية التي يشرف «فيلق القدس» على تنظيمها؟ وإن لم تقبل إسرائيل كذلك بالوجود العسكري الإيراني في قاعدة «تي 4»، بالقرب من تدمر السورية، فماذا عن الوجود العسكري الإيراني طويل الأمد في دمشق ومطارها الدولي، حيث يزعم الجانب الإسرائيلي أن هناك مصانع إيرانية جديدة تحت سطح الأرض تعمل على إنتاج الأسلحة؟ وإن لم تقبل إسرائيل وجود هذه المصانع، فهل يشعرون بالارتياح حيال المصانع الإيرانية التي تعمل على تكرير الفوسفات في سوريا؟

ومما يضاف إلى ذلك، أننا ما زلنا نجهل تماما الخطوط الإيرانية الحمراء إزاء التصرفات الإسرائيلية في سوريا. وحتى الآن، تجنبت إيران تماما الأعمال الانتقامية، في أعقاب الهجمات الجوية الإسرائيلية على قاعدة «تي 4»، في فبراير (شباط) الماضي، ومرة أخرى خلال الأسبوع الماضي. وإن كنا لا نعرف الخطوط الحمراء الإيرانية، فعلى أدنى تقدير يمكننا توقع أن تتحلى إيران بقدر من الصبر وضبط النفس لاختبار الخطوط الحمراء الإسرائيلية بكل عناية. ووفقا لذلك، يجد الإسرائيليون أنفسهم في مواجهة معضلة جديدة، إذ كانوا يأملون أن تتمكن روسيا من إقناع إيران بتقليص وجودها العسكري في سوريا، ثم الانسحاب تماما بعيدا عن الحدود الإسرائيلية.

ولم يكن الجانب الروسي مستعدا أو قادرا على ممارسة هذا القدر من الضغوط على طهران. وبدلا من ذلك، يبدو أن روسيا متقبلة - إن لم تكن مرحبة - بحالة من المناوشات المحدودة بين إسرائيل وإيران داخل سوريا، حيث تزيد هذه المناوشات من النفوذ الروسي لدى كل من إسرائيل وإيران، ولكن الجانب الروسي لا يرغب في خروج هذه المناوشات عن السيطرة بحال من الأحوال. كما أن هناك خطوطا روسية حمراء



أكيدة. وعلينا أن نتساءل عن مقدار ومدى سرعة الإجراءات الروسية الرامية إلى كبح الجماح الإسرائيلي أو الإيراني، إذا ما بلغت المواجهات بين هاتين الدولتين حد الصدام الصريح على المصالح الحيوية داخل سوريا.

وتشعر القيادة الإسرائيلية بحالة من الإحباط لأن الإدارة الأمريكية لا تمد يد المساعدة ضد القوات الإيرانية في سوريا، إذ يرغب الرئيس دونالد ترمب في سحب القوات الأمريكية من شرق سوريا، ويترك مستقبل البلاد تقررره الدول المعنية في المنطقة. ويزداد الإدراك الإسرائيلي لأن تل أبيب لا يمكنها التعويل على المساعدات العسكرية الأمريكية المباشرة ضد الوجود العسكري الإيراني في غرب سوريا، وأنه إن أرادت إسرائيل تنفيذ مزيد من العمليات العسكرية، فعليها الانطلاق على هذا المسار منفردة. ويبدو أن إسرائيل معتادة على مثل هذه المواقف بطبيعة الحال.

ومن الجدير بالذكر أن بعض القادة والمحللين في إسرائيل يحذرون الشعب الإسرائيلي من الحرب المقبلة على الجبهة الشمالية، التي قد تكون طويلة، وقد تسفر عن سقوط كثير من الضحايا على الجانب الإسرائيلي من المواجهة.

أما إيران، في الأثناء ذاتها، فينطلق من أبواقها الإعلامية خطاب شديد اللهجة، كما هو معتاد، ولكن يبدو أنها غير راغبة تماما في البدء بشن الحرب، لا سيما قبل انتخابات مايو (أيار) المقبل في لبنان، التي تعد ذات أهمية خاصة لـ«حزب الله». وبعد انقضاء الموسم الانتخابي في لبنان، رغم كل شيء، قد تنتهج إيران موقفا أكثر عدائية، خصوصا في عمليات الانتقام من الضربات الجوية الإسرائيلية الجديدة. ويبدو أنه سيكون صيفا شديد الحرارة هذا العام.



تقرير: إسرائيل تكثف استثماراتها في مستوطنات الضفة تمهيدا لضمها

رام الله (فلسطين) - خدمة قدس برس 2018/4/21

أظهر تقرير فلسطيني رسمي، أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تستخدم الاستثمار كوسيلة لتمير مخططاتها الاستيطانية الرامية لضم الضفة الغربية المحتلة إلى سيادتها؛ من خلال ضخ استثمارات ضخمة في المستوطنات اليهودية القائمة على أراضي الفلسطينيين في الضفة بشكل يفوق الاستثمارات في الأراضي المحتلة عام 1948.

وبين التقرير الصادر عن "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان" التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، قيام الحكومة الإسرائيلية بتخصيص مبلغ 417 مليون شقل (117 مليون دولار أمريكي) لصالح تعزيز الاستيطان في منطقة البحر الميت (شرقي الضفة)، بهدف جذب المزيد من المستوطنين وتهويد مناطق الأغوار المحتلة.

وبررت حكومة الاحتلال البناء الاستيطاني وتعزيزه بـ "مساعيها لمواجهة ظاهرة الجفاف التي تؤثر على حياة المستوطنين في المنطقة وعلى تراجع دور السياحة في تلك المنطقة"، حسب المزاعم الإسرائيلية. من جانبه، قال رئيس مجلس "تمار" الإقليمي الاستيطاني، دوف لاتينوف، "إن مشروع البحر الميت سيكون بمثابة حبل النجاة لإنقاذ المنطقة ولمواصلة تطوير مستوطنات البحر الميت، باعتبار أن البحر هو ثروة قومية لا بديل لها"، على حد قوله.

ويواصل الاحتلال مساعيه لضل فرض سيادته على الضفة الغربية المحتلة من خلال ضم المناطق المصنفة "ج" (ما يشكل 60 بالمائة من مساحة الضفة)، أو ضم مناطق القدس المحتلة بما فيها المستوطنات الشرقية "معاليه أدوميم" وغيرها.

ومن شأن المخططات الإسرائيلية إجهاض أي حلم للفلسطينيين بدولة مستقلة ذات سيادة، وترسيخ "دولة الكانتونات" في الضفة التي ستصبح معزولة بين مستوطنات تحتل الجزء الأكبر من أراضيها.

ووفق إحصائيات رسمية تضاعف الاستيطان أربع مرات هذا العام مقارنة بالعام الماضي، حيث أعلن عن بناء 16 ألف وحدة استيطانية توزعت بين 160 مستوطنة ونحو 120 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلة.



رام الله (فلسطين) قدس برس 2018\4\21

قال وزير جيش الاحتلال الإسرائيلي، أفغدور ليبرمان "أنصح الإيرانيين ألا يختبروا الجيش الإسرائيلي"، مشددًا أن تل أبيب "جاهزة لأي سيناريو".

وأضاف خلال جولة ميدانية للقوات العسكرية بالقرب من الحدود مع غزة "نحن مستعدون لسيناريو حرب متعددة الحلقات، لا أذكر أن جهوزية واستعدادًا لدى الجيش والشعب الإسرائيلي كانت مثل اليوم".

وجاءت أقوال ليبرمان ردًا على تهديدات نائب قائد الحرس الثوري الإيراني، حسين سلامي، الذي قال أمس الجمعة موجّهًا كلامه لإسرائيل "الصواريخ جاهزة وأيدينا على الزناد (...) قواعدكم الجوية في مرمى قواتنا" وأضاف "لن يكون لكم مفر إلا الهروب إلى البحر".

وأضاف ليبرمان "نسمع هذه التهديدات منذ سنوات طويلة، لا نأبه بها"، وأشار أن إسرائيل "لا تبحث عن حرب وإنما تريد الهدوء والأمان، لكن من يخطط لحرب ضد إسرائيل فهو مستهدف".

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في مؤتمر صحفي احتفالي أمس الجمعة، بمناسبة مرور 70 عاما على إقامة دولة الاحتلال، أن جنود الجيش وأذرع الأمن "جاهزون لأي تطور".

وأضاف "لا نخشى ثمن المواجهة وسنحبي ثمننا من الساعين لقتلنا، الجيش جاهز للمهمة والشعب وراءه".

تم بحمد الله

